الصباح الاقتصادية
12
العدد 2723 - السنة التاسعة
الأربعاء 23 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 22 مارس 2017
Wednesday 22 March 2017 - No.2723 - 9th Year

وسط عودة الشراء والدخول على شركات كبيرة

مؤشرات السوق تشهد ارتفاعاً ملحوظاً

البورصة تواصل ارتفاعاتها

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها في جلسة أمس الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ وسط عودة الشراء والدخول على شركات كبيرة حيث ساهمت البيانات المالية لبعض الشركات ايجابا على الحركة العامة رغم مرور منوال الأداء بحالات من التذبذب.

وكان لافتا من مسار الجلسة زيادة النشاط الإيجابي على كثير من بعض أسهم كبريات المجموعات الاستثمارية لاسيما المدرجة في قطاعات النفط والغاز والخدمات الاستهلاكية والعقارات التي تفوق اسعارها 50 فلس والتي استمر الزخم عليها حتى اللحظات الاخيرة بما فيها فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق).

وقد بدا واضحا من منوال الاداء العام عودة التداولات الشرائية على كثير من الأسهم القيادية التي مرت بوضعية «خاملة» خلال جلسات الأسبوع مما انعكس على المؤشرات الرئيسية التي انهت تعاملاتها خضراء.

وحافظت السيولة على مستوياتها «المعقولة» كما حافظت أسهم المصارف على أوضاعها بفضل التطورات في بياناتها المالية في حين انعكست بعض الايضاحات لكثير من الشركات في شان ابرام عقود او دخولها في نشاطات محلية وخارجية على اداء اسهمها ما جعل بعض المتعاملين يصوب اوامرهم تجاهها على الرغم من تعرضها للعمليات المضاربية بصور متقطعة.

وانشغل بعض المتعاملين بافصاح شركة (نقائس القابضة) بشأن الموافقة من حيث المبدأ على التخارج من شركة (المجموعة التعليمية القابضة) بحصتها البالغة نحو 32ر8 في المئة على سعر 300 فلس للسهم لصالح شركة (بوبيان) للبتروكيماويات.

وتابع المتعاملون إفصاح إفصاح (الوطني) عن موعد توزيع اسهم المنحة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 اعتبار من 28 مارس الجاري لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

كما تابع المتعاملون افصاح (اجيليتي) عن معلومة جوهرية بشأن شراء احدى شركاتها التابعة مستودعا بالقرب من مطار شنغهاي الدولي في سنغافورة بقيمة 18 مليون دولار امريكي وسيكون تاثيره على بيانات الربع الاول من 2017. وتابع هؤلاء ايضا ايضاحات متنوعة حول تداولات غير اعتيادية على عدد من الشركات وتنفيذ بيع اوراق مالية لصالح ادارة التنفيذ في وزارة العدل علاوة على مواعيد اجتماعات مجالس ادارات لمناقشة البيانات المالية عن العام 2016.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (سنام) و(انظمة) و(منتجعات) و(ارزان) و(اولى وقود) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (ابيار) و(عقارات ك) و(منازل) و(رمال) و) اعيان) على قائمة الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (يوباك) و(العقارية) و(اموال) و(معادن) و(حيات كوم) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 54 شركة وانخفاض اسم 50 شركة من إجمالي 141 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 20ر3 مليون سهم بقيمة 10ر6 مليون دينار (نحو 34ر6 مليون دولار امريكي) تمت عبر 687 صفقة نقدية..

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا 12ر3 نقطة لمبلغ مستوى 6881ر2 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 33ر6 مليون دينار (نحو 110 مليون دولار امريكي) من خلال 399ر8 مليون سهم تمت عبر6962 صفقة نقدية.

الصالح يبحث إنشاء منطقة صناعية تجارية لخدمة القطاع الخاص التركي

أنس الصالح

بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح مع نائب رئيس الوزراء التركي للشؤون الاقتصادية محمد شيمشيك انشاء منطقة صناعية تجارية لخدمة القطاع الخاص التركي.

وقال الصالح الر اللقاء ان ثمة رغبة من الجانب التركي لتفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز وجوده بدولة الكويت ولاسيما الاستفادة من موقعها الجغرافي للوصول الى الاسواق المجاورة لها اضافة الى الاسواق الاسيوية.

واعرب في هذا السياق عن بالغ ترحيبه بهذا التعاون مضيفا ان المعنيين والمختصين بهذا الجانب وكذلك القطاع الخاص من كلا البلدين سيتم تشجيعهم لتفعيل هذه الشراكة لما لها من مصلحة لكلا البلدين الصديقين.

واوضح ان الجانبين تناولا كذلك السبل والخطوات التي سيتخذها الجانبان في سبيل تفعيل العلاقة الاقتصادية ما بين البلدين لترقى الى مستوى العلاقات السياسية «الممتازة» التي تربط البلدين.

وكان سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد المرافق لسموه امس الاثنين الى العاصمة التركية انقرة في زيارة رسمية.

انتهاء الفترة المُحددة للاستبيان

«البورصة» تلقت آراء إيجابية بشأن قواعد «التداول خارج المنصة»

أعلنت «بورصة الكويت» عن إنتهاء الفترة المُحددة لتلقي الملاحظات والمقترحات من قبل الجهات المختصة وذوي العلاقة بشأن «قواعد التداول خارج المنصة» التي طرحتها من خلال موقعها الالكتروني منذ فترة.

وتلقت البورصة خلال فترة الاستبيان بعض الملاحظات والآراء الإيجابية التي تخدم المقترح وتجعلها متوافقا مع تطلعات السوق في هذا الخصوص، لاسيما وان تلك القواعد ستنظم تداول مثل الشركات غير المدرجة.

وعلق نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في «بورصة الكويت» خالد عبد الرزاق الخالد على مساعي إطلاق تلك القواعد، إذ قال: «نهتم بوضع كافة التعاملات الخاصة بالاوراق المالية غير المدرجة اضافة الى الشركات المنسحبة او المشطوبة التي اتخذت إجراءاتها القانونية في نطاق قانوني يعتمد على الشفافية والوضوح».

وافاد الخالد في بيان صحافي بان فريق العمل المعني يهتم حاليا بمراجعة الآراء والتعليقات المختلفة التي وصلته حول النقاط التي قد تحتاج إلى تعديلات في كتاب القواعد التي تعتزم إصداره، لافتا الى رفع النسخة النهائية إلى هيئة سوق المال لإعتمادها عقب إخضاعها للبحث، وذلك قبل إطلاقها رسميا.

واضاف الخالد «أود ان اعبر عن جزيل شكري لكل من شارك بارائه ليخرج هذا الكتاب إلى حيز التنفيذ، تسعى نحو تطبيق وترسيخ مبدأ الشفافية في انظمة تعاملات السوق، ومن هنا جاء الحرص على إستبيان الآراء حول كيفية إدارة تداولات خارج المنصة»، وأوضح أن البورصة تسلمت العديد من التعليقات الصادرة عن اوساط مختلفة ومن المستثمرين، إذ سيتم مراجعتها والانتهاء منها في المستقبل القريب. ونوه الى ان التداولات خارج المنصة هي خدمة مهمة تقدم لأسواق المال الحديثة لذا نحرص، لافتا الى ان البورصة ستقوم بنشر كتاب قواعد التداول رسميا بعد أن يحظى بموافقة هيئة أسواق المال، من خلال موقع بورصة الكويت.

«صندوق التنمية» يوقع اتفاقية قرض مع تنزانيا بقيمة 15 مليون دينار

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض مع جمهورية تنزانيا المتحدة بقيمة 15 مليون دينار كويتي (نحو 51 مليون دولار امريكي) للمساهمة في تمويل مشروع طريق (نياهوا- شابا).

وذكر الصندوق في بيان صحافي أمس الثلاثاء ان المشروع يهدف الى تلبية الطلب المتزايد على حركة نقل الركاب والبضائع على محور النقل الاوسط بين عاصمة تنزانيا (دارالسلام) ومدينة (كيغوما) علاوة خفض تكلفة تشغيل المركبات وزمن الرحلة تعزيزا لانشطتها التجارية مع الدول المجاورة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المشروع.

واضاف ان القرض يأتي تنفيذا لمبادرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي اعلن عنها خلال المؤتمر العربي الافريقي الثالث الذي عقد بالكويت عام 2013 بمبلغ يقدر بنحو مليار دولار امريكي بشأن قيام الصندوق بتقديم قروض ميسرة للمساهمة في تمويل مشاريع انمائية في الدول الافريقية خلال خمس سنوات.

وأوضح ان هذا القرض هو ال13 من نوعه الذي يقدمه الصندوق لجمهورية تنزانيا حيث سبق ان قدم 12 قرضا بلغت قيمتها نحو 47ر60 مليون دينار كويتي (نحو 6ر205 مليون دولار) لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة فضلا عن منح ومعونات فنية تقدر ب656 الف دينار (نحو 2ر2 مليون دولار).

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وزير المالية والتخطيط الدكتور فيليب اي مبانغو وعن الصندوق الكويتي نائب المدير العام حمد العمر.

وتأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كصندوق مالي كويتي في 31 ديسمبر 1961 لتوفير وإدارة المساعدات المالية والتقنية للدول العربية والنامية دعما لسياسة دولة الكويت الخارجية وتعزيزا لمكانتها العالمية.

خلال أعمال مؤتمر «الحوكمة الثاني بدول مجلس التعاون»

خبراء: تطبيق الحوكمة يعزز الإنتاجية والشفافية

أكد خبراء ومختصون مشاركون في أعمال مؤتمر (الحوكمة الثاني بدول مجلس التعاون الخليجي) اهمية تطبيق الحوكمة لتحقيق التفاعل بين القطاعين العام والخاص ورفع معدلات الأداء والإنتاجية وتعزيز الشفافية.

وأوضح هؤلاء الخبراء والمختصون في جلسات المؤتمر الذي ينظمه المعهد العربي للتخطيط وانطلق أمس تحت عنوان (حوكمة القطاعين الخاص والعام في ضوء الإصلاح الاقتصادي) ويستمر حتى يوم غد ان تطبيق الحوكمة يسهم في خفض معدلات الفساد ورفع تصنيفات البلاد والمؤشرات والتقارير العالمية وتحسين الأداء.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي منافع الهاجري إن القطاع المالي في الكويت هو أكثر القطاعات تنظيما مبينا أن الأرقام والاحصائيات تشير غلى وجود عدة مؤشرات للاصلاح في بعض القطاعات المحلية في الفترة من 2013 إلى 2016.

وأكد أن القطاع المالي يحظى «بنصيب الأسد» من تلك المؤشرات لاسيما بعد تأسيس هيئة أسواق المال الكويتية موضحا أن هناك فجوة رقابية لصالح القطاع المالي مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وأوضح أن حوكمة التعاقدات والخصخصة تعد من بين أهم الركائز الاقتصادية اللازمة لتعزيز الثقة في الاقتصاد مؤكدا ضرورة إعادة النظر في انظمة الحوكمة القوية للاقتصاد.

وأشار إلى وجوب إعادة النظر في التوجه الكلي لمشتريات القطاع العام وجعل عمليات الشراء أكثر مهنية والعمل على خفض معدلات البيروقراطية والروتين الحكومي والاستفادة القصوى من الثورة الرقمية من أجل عقود توريد أكثر كفاءة وفاعلية.

وذكر ان نسبة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مشاريع الدولة التي بلغت 8ر5 في المئة مقابل 2ر94 في المئة لمشروعات أخرى.

وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية أوضح الهاجري أن القطاع النفطي عليه مسؤولية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لتفعيل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة وسياسة حوكمة التعاقدات الحصيفة التي تحقق ربط أوثق للسياسات الاقتصادية والمشاريع التي تمنع الهدر.

من جانبه قال رئيس هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مطلق الصانع إنه لا يمكن بناء بيئة جاذبة للاستثمار دون وجود قطاع عام محوكم قادر على بناء منظومة إدارية تيسر الإجراءات وتنجز الاعمال بطريقة متطورة وشفافة وعادلة.

وذكر الصانع أن الدور الأساسي للقطاع العام هو توفير وتنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني مؤكدا ان تطوير اداء ومستوى حوكمة مؤسسات القطاع العام يعزز قدرة مؤسسات هذا القطاع على انجاز اهدافها بقدر عالي من المهنية والكفاءة. وأكد أن حوكمة القطاع العام تعزز مستوى مؤسسات القطاع العام وكفاءتها في جميع الانشطة الخدمية والانتاجية مشيرا الى انه يمكن ادراك ذلك عبر الفرق في جودة الخدمة بين القطاعات الاقتصادية المحوكمة وباقي القطاعات الاخرى.

«الوطني»: نمو الائتمان يستقر عند 3.1 في المئة خلال يناير

قال بنك الكويت الوطني ان الائتمان في الكويت شهد نموا ثابتا خلال شهر يناير رغم تسجيله تراجعا طفيفا في الائتمان القائم مبينا ان النمو استقر عند 1ر3 في المئة على أساس سنوي والائتمان القائم تراجع بواقع 73 مليون دينار (نحو 239 مليون دولار امريكي).

واضاف البنك في تقرير أصدره أمس الثلاثاء ان هذا التراجع الشهري جاء نتيجة تراجع معتاد على أساس ربع سنوي في الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية اضافة إلى تراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية بينما تحسن نسبيا كل من نمو القروض الشخصية ونمو الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال مشيرا الى ان ودائع القطاع الخاص تراجعت في حين ارتفعت الودائع الحكومية واسعار الفائدة.

وذكر ان القروض الشخصية تحسنت عن ادائها المعتاد مسجلة زيادة شهرية بلغت 84 مليون دينار (نحو 5ر275 مليون دولار امريكي) إلا ان النمو بقي راكدا عند 9ر6 في المئة على أساس سنوي مقارنة بنموه الذي تجاوز 12 في المئة في العام الماضي ولا يزال نمو هذا القطاع مدعوما بنمو القروض المقسطة التي سجلت زيادة ب 81 مليون دينار (نحو 6ر265 مليون دولار امريكي) في يناير بنمو بلغ 3ر8 في المئة على أساس سنوي.

وبين ان الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية سجلا تراجعا ملحوظا إذ تراجع الأول بواقع 74 مليون دينار (نحو 7ر242 مليون دولار امريكي) رغم استمرار القطاع بتسجيل نمو جيد بلغ 7ر8 في المئة على أساس سنوي.

ولفت الى ان الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية تراجع كعادته خلال الشهر الأول من الربع الاول بواقع 212 مليون دينار (نحو 3ر695 مليون دولار امريكي) وبواقع 3ر11 في المئة على أساس سنوي وذلك مقابل الارتفاع المماثل الذي يحققه عادة في الشهر السابق.

واوضح ان الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال سجل افضل اداء له منذ ستة اشهر بزيادة بلغت 129 مليون دينار (نحو 423 مليون دولار امريكي) ليتحسن النمو بذلك إلى 2ر8 في المئة على أساس سنوي وجاءت اكبر الزيادات في قطاعات التجارة والنفط والغاز والبناء والتشييد بينما كان قطاع العقار الوحيد الذي سجل تراجعا في الائتمان القائم.

وقال البنك ان ودائع القطاع الخاص تراجعت خلال يناير ليقابلها مرة أخرى ارتفاع في الودائع الحكومية حيث تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 2ر9 في المئة على أساس سنوي بينما تحسن نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) إلى 2ر9 في المئة على أساس سنوي وذلك نتيجة لتأثيرات قاعدية.

واضاف ان الودائع لأجل بالدينار تراجعت بواقع 301 مليون دينار (نحو 987 مليون دولار امريكي) مقابل ارتفاع سجلته كل من ودائع تحت الطلب بالدينار وودائع الإدخار بالدينار والودائع بالعملة الأجنبية وفي المقابل ارتفعت الودائع الحكومية بواقع 159 مليون دينار (نحو 521 مليون دولار امريكي) ليتسارع نموها إلى 18 في المئة على أساس سنوي.

وذكر ان أسعار فائدة الإنتربنك شهدت ارتفاعا طفيفا في يناير إلا أن هذا الارتفاع لا يعكس تماما رفع الفائدة الأساسية خلال ديسمبر من بنك الكويت المركزي موضحا ان اسعار الفائدة ارتفعت لأجل ثلاثة أشهر (كايبور) في يناير ب 4 نقاط إلى 1ر44 في المئة وبقيت مستقرة منذ ذلك الوقت بينما تأثرت اسعار الفائدة على ودائع العملاء مسجلة زيادات تراوحت بين 9 و13 نقطة اساس في فترات الاستحقاق.